أن الشخصين اللذين ورد ذكرهما في تحقيقات الشرطة هما في الواقع ضابطان في جهاز الاستخبارات العسكرية الروسية[338]. ورفض ممثل الاتحاد الروسي بشدة "الاتهامات التي لا أساس لها" بضلوع بلده في التسميم بمواد كيميائية سامة الذي وقع في سالزبري في آذار/مارس 2018، وذكر أن الاتحاد الروسي لم يطور أو ينتج أو يخزن أبدا المواد الكيميائية السامة المشار إليها باسم نوفيتشوك[339].

(338) S/PV.8343، الصفحتان 2 و 3.

(339) المرجع نفسه، الصفحتان 13 و 14.

الجلسات: رسالة مؤرخة 13 آذار/مارس 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8203 14 آذار/مارس 2018	رسالة مؤرخة 13 آذار/مارس 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)				جميع أعضاء المجلس	
S/PV.8224 5 نيسان/أبريل 2018	رسالة مؤرخة 13 آذار/مارس 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)				جميع أعضاء المجلس	
S/PV.8237 18 نيسان/أبريل 2018	رسالة مؤرخة 13 آذار/مارس 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)			الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح	جميع أعضاء المجلس، والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح	
S/PV.8343 6 أيلول/سبتمبر 2018	رسالة مؤرخة 13 آذار/مارس 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)				جميع أعضاء المجلس	

الشرق الأوسط

23 – الحالة في الشرق الأوسط

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن 47 جلسة مفتوحة فيما يتعلق بالبند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"[340]. وفي عام 2018، اتخذت معظم الجلسات التي عُقدت في إطار هذا البند شكل إحاطات[341]. وفي سياق تلك الجلسات، نظر المجلس في مجموعة متنوعة من المواضيع، أهمها النزاع في الجمهورية العربية السورية، والنزاع في اليمن، وولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. واجتمع المجلس

(340) لم يتم إقرار جدول الأعمال المؤقت للجلسة 8209، لعدم حصوله على عدد الأصوات المطلوبة (انظر S/PV.8209). وللمزيد من المعلومات عن إقرار جدول الأعمال، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني–ألف.

(341) للمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

أيضا مرة واحدة في كانون الثاني/يناير 2018 للنظر في التطورات في جمهورية إيران الإسلامية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذ المجلس سبعة قرارات وأصدر بيانا رئاسيا واحدا فيما يتعلق بهذا البند. غير أن المجلس لم يعتمد أربعة مشاريع قرارات فيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية والحالة في اليمن بسبب التصويت السلبي لعضو أو أكثر من الأعضاء الدائمين في المجلس في حالتين وعدم الحصول على العدد المطلوب من الأصوات في الحالتين الأخريين. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المجلس ثلاث جلسات مغلقة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان[342]. ويرد في الجداول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وركزت الجلسات التي عقدها المجلس خلال الفترة قيد الاستعراض فيما يتعلق بالنزاع في الجمهورية العربية السورية على ثلاثة جوانب محددة، وهي: العملية السياسية من أجل إنهاء النزاع؛ وانتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية؛ والحالة الإنسانية في البلد. ففيما يتعلق بالعملية السياسية، استمع المجلس إلى إحاطات شهرية من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، الذي أطلع المجلس على آخر المستجدات بشأن الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي والتخفيف من حدة النزاع. وقدم المبعوث الخاص إحاطة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في مشاورات جنيف، وترتيبات أستانا، ومؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عقد في سوتشي، بالاتحاد الروسي، في كانون الثاني/يناير 2018. وقدم أيضا إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات الأخرى المتعلقة بالنزاع المسلح في البلد، ولا سيما تنفيذ القرار 2401 (2018) المؤرخ 24 شباط/فبراير 2018، الذي طالب فيه المجلس بوقف الأعمال العدائية لأغراض إنسانية لمدة 30 يوما[343]. ومن التطورات الأخرى التي تمت تغطيتها اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في دوما في آذار/مارس 2018 بين جيش الاتحاد الروسي وحكومة الجمهورية العربية السورية وجيش الإسلام، فضلا عن الاتفاق المبرم بين الاتحاد الروسي وتركيا في 17 أيلول/سبتمبر 2018 لإنشاء منطقة منزوعة السلاح في إدلب. وقدم المبعوث الخاص أيضا إحاطة إلى المجلس بشأن المفاوضات المتعلقة بتشكيل اللجنة الدستورية التي اتفق عليها في البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري والصعوبات التي تعترض تشكيلها[344]. ووفقا للبيان، سيتم تشكيل لجنة دستورية لصياغة إصلاح دستوري كمساهمة في التسوية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة وفقا للقرار 2254 (2015)، وستضم "على أقل تقدير" الحكومة، وممثلين عن المعارضة في المحادثات بين السوريين، والخبراء السوريين، والمجتمع المدني، والمستقلين وزعماء القبائل والنساء[345].

وفيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، استمع المجلس إلى إحاطات منتظمة من الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ونائبها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2118 (2013) بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وركزت الإحاطات على عملية تدمير المرفقين المتبقيين لإنتاج الأسلحة الكيميائية، وكذلك على عمل بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من جانب الحكومة والجهات الفاعلة غير الحكومية. وتناولت الإحاطات أيضا جدوى إنشاء آلية للمساءلة تسند المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في أراضي الجمهورية العربية السورية بعد انتهاء ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وفي هذا الصدد، وبعد الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيميائية في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، صوت المجلس على ثلاثة مشاريع قرارات منفصلة: مشروع مقدم من 26 دولة عضوا[346]، ومشروعان مقدمان من الاتحاد الروسي[347]. ويقترح مشروع القرار المقدم من 26 دولة عضوا وأحد مشروعي القرارين المقدمين من الاتحاد الروسي إنشاء آلية الأمم

(342) في إطار البند المعنون "اجتماع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة عملا بأحكام الجزأين ألف وباء من المرفق الثاني للقرار 1353 (2001)"، عقد المجلس جلستين فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في 14 حزيران/يونيه 2018 (انظر S/PV.8286) و 11 كانون الأول/ديسمبر 2018 (انظر S/PV.8417)؛ وجلسة واحدة فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في 9 آب/أغسطس 2018 (انظر S/PV.8326).

(343) القرار 2401 (2018)، الفقرة 1.

(344) رسالة مؤرخة 14 شباط/فبراير 2018 موجّهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2018/121)، المرفق.

(345) المرجع نفسه، الصفحة 4.

(346) S/2018/321.

(347) S/2018/175 و S/2018/322.

المتحدة المستقلة للتحقيق[348]. غير أن المجلس، بموجب مشروع القرار المقدم من 26 دولة عضوا، كان سيطلب من السلطات السورية أن تيسّر إمكانية الوصول "الفوري دون عوائق" للآلية وموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أي مواقع ومواد وأفراد يُعتبرون مهمّين لأغراض ولايتها[349]. أما مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي فيذكر، على العكس من ذلك، أن هذا الوصول ينبغي أن يكون "مبررا استنادا إلى تقييم الوقائع والظروف المعروفة في ذلك الوقت"[350].

وصوَّت المجلس أولا على مشروع القرار المقدم من 26 دولة عضوا، ولم يعتمده بسبب التصويت السلبي للاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في المجلس. وأوضح ممثل الاتحاد الروسي أن مشروع القرار المقترح يستنسخ "أساليب العمل المعيبة" التي اتبعتها الآلية القديمة[351]. وأعرب ممثل الصين عن أسفه لأن مشروع القرار لم يأخذ بعين الاعتبار بعض الشواغل لبعض أعضاء المجلس فيما يتعلق بأساليب عمل الآلية[352]. ثُم تَمَّ التصويت على المشروع الأول من مشروعي القرارين المقدمين من الاتحاد الروسي؛ ولم يعتمده المجلس بسبب عدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات. وفي وقت لاحق، جرى التصويت على مشروع القرار الثاني المقدم من الاتحاد الروسي، والذي كان المجلس سيعرب بموجبه عن تأييده لبعثة تقصي الحقائق. غير أن مشروع القرار لم يتضمن أحكاما بشأن إنشاء آلية للتحقيق. ولم يعتمده المجلس كذلك بسبب عدم حصوله على العدد المطلوب من الأصوات[353]. وقد انتقد العديد من أعضاء المجلس مشروع القرار لفشله في إنشاء آلية لضمان المساءلة عن الاعتداءات[354] ولعدم تشديده على ضرورة استقلالية بعثة تقصي الحقائق[355]. وعلاوة على ذلك، اشتكى بعض المتكلمين من عدم إتاحة الوقت الكافي للتفاوض على مشروع القرار[356].

أما فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، فقد استمع المجلس إلى إحاطات منتظمة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ونائبه، وكذلك من مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وركزت الإحاطات على الآثار الإنسانية الضارة على السكان المدنيين نتيجة استمرار العمليات العسكرية، ولا سيما في إدلب وشرق الغوطة وحولهما، بما في ذلك الهجمات المتكررة والعشوائية التي تؤثر على البنى التحتية الحيوية والأعيان المدنية، وعرقلة إيصال المعونة الإنسانية، وعمليات التشريد الجماعية في جميع أنحاء البلد، واحتمالات عودة المشردين داخليا إلى مناطق المنشأ، بما في ذلك إلى الأماكن التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية المعروف أيضا باسم داعش). وأطلع مقدمو الإحاطات المجلس على آخر المستجدات بشأن عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود وغيرها من المبادرات الإنسانية، وكذلك بشأن تنفيذ القرار 2401 (2018)، الذي طالب فيه المجلس جميع الأطراف بالوقف المستقر للأعمال العدائية لأغراض إنسانية لمدة 30 يوما في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.

وفي عام 2018، كانت جميع قرارات المجلس بشأن النزاع في الجمهورية العربية السورية تتعلق بالحالة الإنسانية في البلد. وفي 24 شباط/فبراير 2018، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2401 (2018)، الذي أكد فيه أن جميع الدول الأعضاء ملزمةٌ، بموجب المادة 25 من الميثاق، بتنفيذ قرارات المجلس، وطالب بأن توقف جميع الأطراف الأعمال العدائية دون تأخير وأن تعمل فورا على كفالة التنفيذ الكامل والشامل لوقف مستقر للأعمال العدائية لأغراض إنسانية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية لفترة لا تقل مدتها عن 30 يوما متتاليا. وطالب المجلس أيضا بأن تعمل الأطراف فورا على التمكين من إيصال المعونة والخدمات الإنسانية وتقديم خدمات الإجلاء الطبي للمرضى والمصابين من ذوي الحالات الحرجة "على نحو آمن ومستمر

(348) S/2018/321، الفقرة 7؛ و S/2018/175، الفقرة 5.

(349) S/2018/321، الفقرتان 12 و 13.

(350) S/2018/175، الفقرة 9.

(351) S/PV.8228، الصفحة 4.

(352) المرجع نفسه، الصفحة 8.

(353) المرجع نفسه، الصفحتان 18 و 19.

(354) المرجع نفسه، الصفحة 19 (المملكة المتحدة)، الصفحة 20 (السويد)، الصفحة 22 (الكويت)، الصفحة 23 (فرنسا)، الصفحة 24 (بيرو).

(355) المرجع نفسه، الصفحة 23 (هولندا).

(356) المرجع نفسه، الصفحة 20 (غينيا الاستوائية)، الصفحة 21 (الولايات المتحدة)، الصفحة 23 (هولندا).

ودون عوائق"، وفقا لأحكام القانون الدولي المنطبقة[357]. وأكد المجلس أن وقف الأعمال العدائية لن ينطبق على العمليات العسكرية المنفذة ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وجبهة النصرة، وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة الأخرى على نحو ما حدده المجلس[358]. وكرر المجلس أيضا مطالبته بضرورة أن تمتثل جميع الأطراف فورا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[359]. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2449 (2018)، الذي جدد فيه الإذن الذي مدته 12 شهراً والذي مُنح أول مرة في القرار 2165 (2014) لإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى الجمهورية العربية السورية ولآلية الرصد المرتبطة بذلك حتى 10 كانون الثاني/يناير 2020[360]. وتم أيضا تناول الحالة في الجمهورية العربية السورية وبعض التطورات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في إطار بنود أخرى، وهي "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" و "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين"[361].

وفيما يتعلق بالنزاع في اليمن، واصل المجلس التركيز على ثلاثة مجالات مختلفة، وهي: العملية السياسية لإيجاد حل للنزاع؛ والحالة الإنسانية في البلد؛ وتدابير الجزاءات المفروضة على الأفراد والكيانات الذين تم تعيينهم على أنهم ضالعون في أعمال تهدد سلام اليمن أو أمنه أو استقراره أو يقدمون الدعم لتلك الأعمال.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، استمع المجلس إلى إحاطات بشأن التطورات السياسية قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ولا سيما استمرار القتال بين حكومة اليمن وأنصار الله وجهود المبعوث الخاص الرامية إلى استئناف عملية السلام. وفي هذا الصدد، أعرب المبعوث الخاص، في إحاطته إلى المجلس في 2 آب/أغسطس 2018، عن اعتزامه جمع الطرفين معاً في جنيف في 6 أيلول/سبتمبر 2018 لإجراء جولة أولى من المشاورات[362]. وبعد أن فشل الحوثيون في الوصول إلى المحادثات المقررة، أعلن المبعوث الخاص للمجلس، في 11 أيلول/سبتمبر 2018، أنه سيواصل مشاوراته مع الطرفين بشأن تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إعادة فتح مطار صنعاء وتبادل الأسرى، طوال الأسابيع التالية خلال زياراته إلى صنعاء والرياض ومسقط[363]. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2018، قدم المبعوث الخاص إحاطة إلى المجلس بشأن المشاورات التي جرت بين الطرفين في ستوكهولم، والتي أسفرت عن توقيع اتفاق ستوكهولم في 13 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي عمّمه الأمين العام على المجلس في رسالة مؤرخة 20 كانون الأول/ديسمبر 2018[364]. ووفقا لاتفاق ستوكهولم، توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، وآلية تنفيذية بشأن تفعيل اتفاق تبادل الأسرى، وبيان تفاهم بشأن تعزّ.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، واصل المجلس الاستماع إلى إحاطات من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وركزت الإحاطات على الآثار السلبية للنزاع على اقتصاد البلد وسكانه المدنيين، بما في ذلك سوء التغذية الحاد وتزايد خطر المجاعة الناجم عن عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية في موانئ الدخول إلى البلد، والقيود التي تفرضها الحكومة على الواردات من السلع الأساسية، وهي عواقب تفاقمت بسبب تفشي الكوليرا والخُنّاق. وفي هذا الصدد، كثيرا ما دعا مقدمو الإحاطات الطرفين إلى فتح الممرات الإنسانية للسماح بإيصال الأغذية والوقود والأدوية، ودعوا الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى إلى زيادة التبرعات الإنسانية وضخ رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد اليمني.

وفيما يتعلق بتدابير الجزاءات المفروضة فيما يتصل بالنزاع في اليمن، صوت المجلس في جلسته 8190، المعقودة في 26 شباط/فبراير 2018، على مشروعي قرارين، أحدهما مقدّم من المملكة المتحدة[365] والآخر مقدّم من الاتحاد الروسي[366]. وفي بداية الجلسة، أعرب ممثل المملكة المتحدة عن قلقه إزاء الاستخدام المزعوم للأسلحة الإيرانية المنشأ في اليمن في انتهاك للقرار 2216 (2015)،

(357) القرار 2401 (2018)، الفقرة 1.

(358) المرجع نفسه، الفقرة 2.

(359) المرجع نفسه، الفقرة 7.

(360) القرار 2449 (2018)، الفقرة 3.

(361) للمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسمان 23 و 36.

(362) S/PV.8323، الصفحة 3.

(363) S/PV.8348، الصفحة 3.

(364) S/2018/1134.

(365) S/2018/156.

(366) S/2018/157.

وأوضح أن نص مشروع القرار المقدم من وفده يقدم تقييما متوازنا ومحايدا للحالة في اليمن، ولكنه "لا ينتقص" من إدانة مَن تقوض أفعالهم السلام والأمن الدوليين[367]. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن تأييده لغالبية الأحكام الواردة في مشروع القرار، لكنه ذكر أنه لا يستطيع أن يتفق مع "الاستنتاجات غير المؤكدة" التي توصل إليها فريق الخبراء المعني باليمن والمدرجة في مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة[368]. وتم التصويت على مشروعي القرارين تباعا. وصوت المجلس أولا على مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة ولم يعتمده بسبب التصويت السلبي للاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في المجلس. أما مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي فقد اعتُمد بالإجماع بوصفه القرار 2402 (2018). وبعد التصويت، أشار ممثل الصين إلى أنه لا تزال هناك "خلافات كبيرة" بين أعضاء المجلس بشأن بعض عناصر مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة، وأنه من الضروري أن يتفاوض أعضاء المجلس وأن يحققوا توافقا في الآراء لإفساح المجال كاملا لآلية الجزاءات[369]. وأعرب ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تحفظات مماثلة، معربا عن أسفه لأن وفد المملكة المتحدة لم يأخذ في الاعتبار بعض الشواغل التي أُعرب عنها[370].

وجدد المجلس، بموجب القرار 2402 (2018)، تدابير الجزاءات المفروضة عملا بالقرارين 2140 (2014) و 2216 (2015)، أي تجميد الأصول وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة[371]. ومدّد المجلس أيضا ولاية فريق الخبراء حتى 28 آذار/مارس 2019[372]. وبالإضافة إلى القرار 2402 (2018)، تناولت قرارات المجلس في عام 2018 بشأن النزاع في اليمن أيضا الحالة الإنسانية في البلد ووقف إطلاق النار المتفق عليه بموجب اتفاق ستوكهولم. وفي 15 آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا رئاسيا أعرب فيه عن بالغ قلقه من استمرار تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، بما في ذلك تفشي الكوليرا والخُنّاق وخطر المجاعة، فضلا عن ارتفاع مستويات العنف، ولا سيما الهجمات العشوائية التي تسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين[373]. وأدان المجلس الهجمات بالقذائف التسيارية التي يشنها الحوثيون على المملكة العربية السعودية، وأهاب بالأطراف أن تسمح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة، وشدد على ضرورة أن تكون المساعدات الإنسانية مراعية للاعتبارات الجنسانية والعمرية[374]. ودعا المجلس أيضا جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة على النحو المطلوب في قرارات المجلس ذات الصلة[375]. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2018، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2451 (2018)، الذي أيد فيه اتفاق ستوكهولم وأذن للأمين العام بإنشاء فريق طلائعي لفترة أولية مدتها 30 يوما لدعم وتيسير التنفيذ الفوري لاتفاق ستوكهولم، بما في ذلك طلب تولي الأمم المتحدة رئاسة لجنة تنسيق إعادة النشر[376]. وطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات بشأن السبل التي ستقدم الأمم المتحدة من خلالها الدعم الكامل لاتفاق ستوكهولم وأن يقدم تقريرا إلى المجلس عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار على أساس أسبوعي[377].

وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مرتين لفترات ستة أشهر لكل منها، بموجب القرارين 2426 (2018) و 2450 (2018)، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 30 حزيران/يونيه 2019، على التوالي[378]. ولم يطرأ تغيير على ولاية القوة طوال الفترة المشمولة بالتقرير[379]. وفي القرار 2450 (2018)، لاحظ المجلس الاستعراض المستقل وشجع إدارة عمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة على مواصلة المناقشات ذات الصلة بتوصيات الفريق من أجل تحسين أداء البعثة وأداء ولاية القوة[380]. وتم

(367) S/PV.8190، الصفحة 3.

(368) المرجع نفسه. وانظر أيضا S/2018/156، الفقرتان التاسعة والعاشرة من الديباجة.

(369) S/PV.8190، الصفحتان 7 و 8.

(370) المرجع نفسه، الصفحتان 8 و 9.

(371) القرار 2402 (2018)، الفقرة 2. وللمزيد من المعلومات، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، "التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة، المتّخذة وفقا للمادة 41 من الميثاق".

(372) القرار 2402 (2018)، الفقرة 5. وللمزيد من المعلومات، انظر الجزء التاسع، القسم الأول، "اللجان".

(373) S/PRST/2018/5، الفقرتان الثانية والثالثة.

(374) المرجع نفسه، الفقرات الثالثة والرابعة والسادسة.

(375) المرجع نفسه، الفقرة العاشرة.

(376) القرار 2451 (2018)، الفقرتان 2 و 5.

(377) المرجع نفسه، الفقرتان 6 و 7.

(378) القراران 2426 (2018)، الفقرة 12؛ و 2450 (2018)، الفقرة 13.

(379) للمزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(380) القرار 2450 (2018)، الفقرة 10.

أيضا تناول الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"[381].

وفيما يتعلق بلبنان، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2433 (2018)، الذي مدد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة سنة واحدة، حتى 31 آب/أغسطس 2019[382]. ودعا المجلس في القرار حكومةَ لبنان إلى وضع خطة لزيادة قدراتها البحرية، بهدف تقليص فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة ونقل مسؤولياتها في نهاية المطاف إلى الجيش اللبناني، وشجع اعتزام حكومة لبنان نشرَ كتيبة نموذجية وسفينة خفر سواحل في منطقة عمليات القوة المؤقتة[383]. ورحب المجلس بالمبادرات التي يقوم بها الأمين العام من أجل إرساء ثقافة موحدة للأداء في أنشطة حفظ السلام، ودعاه إلى مواصلة جهوده الرامية إلى وضع إطار متكامل لسياسات الأداء وتطبيقه على القوة المؤقتة[384]. وطلب المجلس إلى الأمين العام والبلدان المساهمة بقوات أن يسعوا إلى زيادة عدد النساء العاملات في القوة المؤقتة وأن يكفلوا مشاركة المرأة على نحو هادف في جميع جوانب العمليات، وطلب بشكل أعمّ إلى القوة المؤقتة أن تراعي على نحو تام الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة طوال فترة ولايتها[385]. وتم أيضا تناول الحالة في لبنان في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين"[386].

وفي 5 كانون الثاني/يناير 2018، اجتمع المجلس في إطار هذا البند لمناقشة الحالة في جمهورية إيران الإسلامية، حيث قدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إحاطة عن الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي جرت في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2017 وأوائل كانون الثاني/يناير 2018. وخلال الجلسة، أعرب بعض أعضاء المجلس عن تحفظات مختلفة بشأن عقد الجلسة[387].

ولتيسير تغطية هذا البند، يرد تبيان الجلسات أدناه تحت خمسة عناوين منفصلة، وهي: (أ) الجمهورية العربية السورية؛ (ب) اليمن؛ (ج) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛ (د) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛ (هـ) مسائل أخرى.

(381) للمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسم 24.

(382) القرار 2433 (2018)، الفقرة 1.

(383) المرجع نفسه، الفقرتان 7 و 8.

(384) المرجع نفسه، الفقرة 23.

(385) المرجع نفسه، الفقرتان 23 و 24. وللمزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الأول.

(386) للمزيد من المعلومات، انظر الجزء الأول، القسم 24.

(387) S/PV.8152، الصفحة 6 (فرنسا)، الصفحة 6 (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، الصفحة 10 (السويد)، الصفحة 14 (إثيوبيا)، الصفحة 16 (الاتحاد الروسي). وللمزيد من المعلومات عن المناقشة، انظر الجزء السابع، القسم الأول-باء، الحالة 5.

الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط - الجمهورية العربية السورية

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.8164 23 كانون الثاني/يناير 2018					14 عضواً من أعضاء المجلس[أ]	
S/PV.8171 30 كانون الثاني/يناير 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) (S/2018/60)			مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ	سبعة من أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين	
S/PV.8174 5 شباط/فبراير 2018	رسالة مؤرخة 1 شباط/فبراير 2018 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/84)		الجمهورية العربية السورية	الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8181 14 شباط/فبراير 2018			الجمهورية العربية السورية	المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية	سبعة من أعضاء المجلس[ج]، وجميع المدعوّين	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8186 22 شباط/فبراير 2018			الجمهورية العربية السورية	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس[ن]، وجميع المدعوّين[هـ]	
S/PV.8188 24 شباط/فبراير 2018		مشروع قرار مقدَّم من 10 دول أعضاء[و] (S/2018/146)	الجمهورية العربية السورية		جميع أعضاء المجلس، والجهة المدعوّة	القرار 2401 (2018) 15–0–0
S/PV.8195 28 شباط/فبراير 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) (S/2018/138)		الجمهورية العربية السورية	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8201 12 آذار/مارس 2018			الجمهورية العربية السورية		الأمين العام، و 14 عضوا من أعضاء المجلس[ز]، ومدعو	
S/PV.8206 16 آذار/مارس 2018			الجمهورية العربية السورية	المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية	خمسة من أعضاء المجلس (بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان، وكوت ديفوار)، وجميع المدعوّين[ح]	
S/PV.8209 19 آذار/مارس 2018 (لم يتم إقرار جدول الأعمال)					أربعة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والولايات المتحدة)	تصويت إجرائي (المادة 9) 8–4–3[ط]
S/PV.8217 27 آذار/مارس 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) (S/2018/243)		الجمهورية العربية السورية	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس[ي]، وجميع المدعوّين[هـ]	
S/PV.8221 4 نيسان/أبريل 2018	رسالة مؤرخة 28 آذار/مارس 2018 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/283)		الجمهورية العربية السورية	نائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8228 10 نيسان/أبريل 2018		مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي (S/2018/175)	تركيا، والجمهورية العربية السورية، وكندا		جميع أعضاء المجلس، والجمهورية العربية السورية	لم يُعتمد مشروع القرار S/2018/175 6–7–2[ل]
		مشروع قرار مقدم من 26 دولة عضوا (S/2018/321)[ك]				لم يُعتمد مشروع القرار S/2018/321 12–2–1[م]
		مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي (S/2018/322)				لم يُعتمد مشروع القرار S/2018/322 5–4–6[ن]

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8236 17 نيسان/أبريل 2018			الجمهورية العربية السورية	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8242 25 نيسان/أبريل 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017) 2401 (2018) (S/2018/369)			مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ	مساعدة الأمين العام	
S/PV.8260 16 أيار/مايو 2018			الجمهورية العربية السورية	المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية	ستة من أعضاء المجلس[س]، وجميع المدعوّين[ع]	
S/PV.8269 29 أيار/مايو 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017) 2401 (2018) (S/2018/484)			وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	وكيل الأمين العام	
S/PV.8296 27 حزيران/يونيه 2018	تقرير الأمين العام عن استعراض عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود (S/2018/617) تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017) 2401 (2018) (S/2018/619)		الجمهورية العربية السورية	المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ومدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	جميع أعضاء المجلس، وكل المدعوّين[ع]	
S/PV.8320 27 تموز/يوليه 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017) 2401 (2018) (S/2018/724)		الجمهورية العربية السورية	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8332 28 آب/أغسطس 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017) 2401 (2018) (S/2018/777)		الجمهورية العربية السورية	مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8344 6 أيلول/سبتمبر 2018	رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2018 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/804)		الجمهورية العربية السورية	الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8345 7 أيلول/سبتمبر 2018			الجمهورية العربية السورية	المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ومدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	جميع أعضاء المجلس[ف]، وجميع المدعوّين[ع]	
S/PV.8347 11 أيلول/سبتمبر 2018			إيران (جمهورية – الإسلامية)، وتركيا		جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8355 18 أيلول/سبتمبر 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017) 2401 (2018) (S/2018/845)		إيران (جمهورية – الإسلامية)، وتركيا، والجمهورية العربية السورية	المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	14 عضوا من أعضاء المجلس[ص]، وجميع المدعوّين	
S/PV.8373 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018			سبع من الدول الأعضاء[ق]	المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8383 26 تشرين الأول/أكتوبر 2018			الجمهورية العربية السورية	المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ر]	
S/PV.8384 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017) 2401 (2018) (S/2018/947)		الجمهورية العربية السورية	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8390 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	رسالة مؤرخة 29 تشرين الأول/أكتوبر 2018 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/971)		الجمهورية العربية السورية	الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8406 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018			الجمهورية العربية السورية	المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية[ع]	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8411 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017) 2401 (2018) (S/2018/1041)			مدير شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	ثلاثة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والكويت، والولايات المتحدة)، والمدعوين	
S/PV.8423 13 كانون الأول/ديسمبر 2018	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 2258 (2015)، 2332 (2016)، 2393 (2017) 2401 (2018)	مشروع قرار مقدم من السويد والكويت (S/2018/1110)	الجمهورية العربية السورية	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	القرار 2449 (2018) 13-0-2

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
		(S/2018/1104)				
S/PV.8434 20 كانون الأول/ ديسمبر 2018			جمهورية إيران الإسلامية، وتركيا، والجمهورية العربية السورية	المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	

(أ) لم يُدل ممثل إثيوبيا ببيان.

(ب) بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة.

(ج) الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والصين، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والولايات المتحدة.

(د) مثّل الكويت (رئيس مجلس الأمن) نائبُ رئيس وزرائها وزيرُ خارجيتها.

(هـ) شارك وكيل الأمين العام في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

(و) بولندا، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة.

(ز) لم يُدل ممثل السويد ببيان. وتكلم ممثل الكويت أيضا باسم السويد.

(ح) شارك المبعوث الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بروكسل.

(ط) *المؤيدون*: بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وكازاخستان؛ *الممتنعون*: إثيوبيا، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار.

(ي) مثّل هولندا (رئيسة مجلس الأمن) وزيرُ خارجيتها. وتكلم ممثل الكويت أيضا باسم السويد.

(ك) أستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وبلغاريا، وبولندا، وبيرو، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقطر، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة.

(ل) *المؤيدون*: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وغينيا الاستوائية، وكازاخستان؛ *المعارضون*: بولندا، وبيرو، والسويد، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة، الممتنعون: كوت ديفوار، والكويت.

(م) المؤيدون: إثيوبيا، وبولندا، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكازاخستان، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)؛ الممتنعون: الصين.

(ن) *المؤيدون*: الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وكازاخستان؛ *المعارضون*: بولندا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ *الممتنعون*: بيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار، والكويت، وهولندا.

(س) الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وكازاخستان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ع) شارك المبعوث الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

(ف) مثّل الكويت نائبُ وزير خارجيتها، الذي تكلّم أيضا باسم السويد.

(ص) مثّل الولايات المتحدة (رئيسة مجلس الأمن) الممثلُ الخاص لوزير خارجيتها المعني بالشأن السوري. ولم يُدل ممثل الكويت ببيان. وتكلم ممثل السويد أيضا باسم الكويت.

(ق) الأردن، وألمانيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، ومصر، والمملكة العربية السعودية.

(ر) شارك المبعوث الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من بيروت.

(ش) *المؤيدون*: إثيوبيا، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بيرو، السويد، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية؛ *المعارضون*: لا أحد؛ *الممتنعون*: الاتحاد الروسي، والصين.

الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط – اليمن

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8190 26 شباط/فبراير 2018	رسالة مؤرخة 26 كانون الثاني/ يناير 2018 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن 2342 (2017) (S/2018/594)	مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة (S/2018/156) مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي (S/2018/157)			10 من أعضاء المجلس[أ]	لم يُعتمد مشروع القرار S/2018/156 2-2-11[ب] القرار 2402 (2018) 15-0-0
S/PV.8191 27 شباط/فبراير 2018			اليمن	المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ومدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8205 15 آذار/مارس 2018						S/PRST/2018/5
S/PV.8235 17 نيسان/أبريل 2018			اليمن	المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8323 2 آب/أغسطس 2018			اليمن	المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ومدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8348 11 أيلول/سبتمبر 2018			اليمن	المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ج]	
S/PV.8361 21 أيلول/سبتمبر 2018			اليمن	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8379 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2018			اليمن	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8404 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018			اليمن	المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ومؤسسة ومديرة مبادرة مسار السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[د]	
S/PV.8424 14 كانون الأول/ ديسمبر 2018			اليمن	المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[ج]	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8439 21 كانون الأول/ديسمبر 2018		مشروع قرار مقدَّم من المملكة المتحدة (S/2018/1147)	اليمن		12 عضوا من أعضاء المجلس[ه]، والجهة المدعوة	القرار 2451 (2018) 15–0–0

(أ) الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، والصين، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة.

(ب) *المؤيدون*: إثيوبيا، وبولندا، وبيرو، والسويد، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة؛ *المعارضون*: الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)؛ *الممتنعون*: الصين، وكازاخستان.

(ج) شارك المبعوث الخاص في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من عمّان.

(د) شاركت مؤسسة ومديرة مبادرة مسار السلام في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أوتاوا.

(ه) الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، والسويد، والصين، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، وهولندا، والولايات المتحدة.

الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط – قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8303 29 حزيران/يونيه 2018	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من 23 شباط/ فبراير إلى 23 أيار/ مايو 2018 (S/2018/550)	مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة (S/2018/647)				القرار 2426 (2018) 15–0–0
S/PV.8436 21 كانون الأول/ديسمبر 2018	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/2018/1088)	مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة (S/2018/1143)				القرار 2450 (2018) 15–0–0

الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط – قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقرار مجلس الأمن 1701 (2006)

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8338 30 آب/أغسطس 2018	رسالة مؤرخة 30 تموز/يوليه 2018 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/750)	مشروع قرار مقدَّم من فرنسا (S/2018/796)	إسرائيل، ولبنان		خمسة من أعضاء المجلس (الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)	القرار 2433 (2018) 15–0–0
S/PV.8432 19 كانون الأول/ديسمبر 2018			إسرائيل، ولبنان	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	

الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط – مسائل أخرى

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8152 5 كانون الثاني/يناير 2018			إيران (جمهورية – الإسلامية)	الأمين العام المساعد للشؤون السياسية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	